

القوى المدنية تستثمر في قضية «بهاء» لتحجيم نفوذ «الدعم السريع»

طموحات حمدان دقلو السياسية تثير قلق المدنيين

تصرّ القوى المدنية في السودان على إبقاء قضية اغتيال الناشط بهاء الدين نوري مفتوحة، في محاولة للضغط باتجاه حل قوات الدعم السريع ودمج عناصرها ضمن القوات المسلحة. ويرى مراقبون أن هذه الرغبة لا تخلو من خفيات في علاقة بالخشية من طموحات سياسية لرعي هذه القوات محمد حمدان دقلو.

✦ **الخرطوم** - لا تزال قضية مقتل الناشط في لجان المقاومة بهاء الدين نوري (45 عاماً)، تلقي بظلالها على المشهد السوداني، في ظل إصرار القوى المدنية على إبقاء هذا الملف حياً في تمشي لا يخلو من اعتبارات سياسية.

ويشكل نفوذ قوات الدعم السريع المشتبه في تورط عناصرها في حادثة الاغتيال، مثار تحفظ كبير من قبل القوى المدنية، وهناك خشية من طموحات زعيمها نائب رئيس مجلس السيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو المعروف بحميدتي.

وطالب تجمع المهنيين، الذي شكل مع باقي القوى المدنية الجبهة الامامية للإطاحة بنظام الرئيس عمر حسن البشير في العام 2019، بضرورة حل هذه القوات وإعادة دمجها ضمن المؤسسة العسكرية، مع فتح تحقيق واسع في الانتهاكات التي اقترفتها طيلة الفترة الماضية.

✦ **خالد الفكي**
العملة الحالية على قوات الدعم السريع تخلو من أبعاد سياسية

وأوضح التجمع في بيان، أنه رفع مذكرة للنائب العام تاج السر الحر، ووزير العدل نصر الدين عبدالباري، بخصوص تفتيش كل مقر قوات "الدعم السريع" للتأكد من خلوها من "المعتقلين المدنيين".

وأشار إلى أن المذكرة "تخضع مطالب بتكوين لجنة من النيابة العامة ونقابة المحامين، لمراجعة مقر الدعم السريع والقوات الأخرى (دون تحديد) وتسليم الموجودين فيها إلى الشرطة".

ودعا التجمع إلى "تكوين لجنة دائمة لمراجعة الانتهاكات السابقة وتلقي الشكاوى ممن تعرضوا لممارسات القبس والاعتقال والتحقيق من قبل



تحت الأضواء

مع بعضها أعلن رفضه الجلوس معه على طاولة المفاوضات، على غرار الحركة الشعبية قطاع الشمال قبل أن لتراتج عن موقفها.

ولم ينف خالد الفكي في تصريح لـ "العرب"، وجود أبعاد سياسية وراء

العملة الحالية في إطار المناكفات المستمرة بين المكونات المدني والعسكري، ومحاولة كل طرف فرض شخصيته

الاعتبارية على الآخر، ويجري استغلال كل خطأ تقع فيه قوات الدعم السريع من قبل قوى الحرية والتغيير ومنظمات

القبلة المدني، للضغط على نائب رئيس مجلس السيادة لكبح جماح قواته ودفعه نحو دمجها داخل قوات الجيش الوطني، المقرر الشروع في إعادة هيكلته بعد دمج عناصر الحركات المسلحة،

مع المواطنين واحترام مبادئ حقوق الإنسان، وأصبح لها قانون يجرم الاعتداء على المواطنين، وبدات تتخذ إجراءات ضد أي فرد فيها يتورط في انتهاكات، ما حدث في قضية مقتل الشاب بهاء.

ويرى مراقبون أن تصعيد المدنيين ضد الدعم السريع، في جانب منه

سياسي، لاسيما وأن هناك مخاوف من طموحات سياسية لرعيها دقلو، الذي حاول الظهور منذ تسلم المؤسسة

العسكرية لزام المبادرة بعد قرار عزل البشير رغبة في القيادة، وقد سعى على مدار الفترة الماضية إلى ربط شبكة

علاقات واسعة في الداخل والإقليم. ولعب دقلو دورا محوريا في اتفاقيات السلام مع الجماعات المسلحة،

زعيمها محمد حمدان دقلو حينها الانحياز للمظاهرين، بيد أن الشارع السوداني لم ينس لتلك القوات تاريخ نشأتها واستخدامها.

وأوضح الفكي لـ "العرب"، أن تلك المشاهد عالققة في أذهان القوى السياسية والمواطنين، الذين يعتقدون أن الدعم السريع امتداد لجهاز الأمن

والمخابرات في عهد البشير، بجانب أن الجزء الأكبر من هذه القوات غير محترف وغير مدرب عسكريا، ويفتقر للمعرفة القانونية الدقيقة، ما أثر على الأداء المهني العام على الأرض.

واستدركت قيادة القوات الحالية خطورة استمرار عملها على هذا النحو، ونظمت خلال الأشهر الماضية دورات تدريبية لأعضائها ل كيفية التعامل

فتوى في مصر تحرم احتكار «الأكسجين» بعد واقعة الحسينية

القاهرة - أفقت مؤسسة الأزهر في مصر، الإثنين، بتحريم احتكار أسطوانات الأكسجين والمستلزمات الطبية في أوقات الأزمات والمحن.

ويربط مراقبون هذه الفتوى بالفاوجة التي جرت في مستشفى الحسينية بمحافظة الشرقية حيث توفي 4 مصابين بكوفيد - 19، وسط انباء عن أن السبب المباشر هو نقص الأكسجين، وهو ما نفته السلطات لاحقا.

وكان فيديو صور على ما يبدو من داخل قسم العناية المركزة في المستشفى يظهر مرضى على أسرة فيما يسمع صوت من يصون قائلا "كل من هو في الرعاية مات.. كله مات. ليس هناك إلا طاقم التمريض.. حسنا الله ونعم الوكيل".

وبدا طاقم التمريض في الفيديو الذي تبلغ مدته 45 ثانية، بين من يحاول إنعاش المرضى ومن يعاني حالة انهيار.

وأثار المقطع المصور موجة غضب على مواقع التواصل الاجتماعي، فيما سارعت النيابة العامة المصرية لفتح تحقيق في الغرض وسط انباء عن اعتقال مصور الفيديو.

ويرى مراقبون أن الفتوى التي صدرت عن مركز الأزهر تعزز الشكوك في رواية السلطات التي اعتبرت أن سبب وفاة المصابين الأربعة تعود إلى حالتهم المتقدمة جراء كورونا.

وأفاد الأزهر في بيان له بأن "احتكار المستلزمات الطبية، لاسيما أنابيب الأكسجين، والمغلاة في أسعافها حرام شرعا". واعتبر أن "احتكار السلع واستغلال حاجة الناس إليها جريمة دينية واقتصادية واجتماعية، وثمرة من ثمرات الانحراف عن منهج الله سبحانه، لاسيما في أوقات الأزمات والمحن".

وكان النائب بمجلس الشيوخ المصري سامح السادات، قد قدم بيانا حول نقص الأكسجين بالمستشفيات، إلى رئيس الوزراء مصطفى مدبولي، ووزيرتي الصحة هالة زايد، والصناعة نيفين جامع. وقال السادات، في بيانه، الإثنين، إن "نقص الأكسجين الطبي أدى إلى الكثير من حالات الوفاة، ما يعد مأساة كبرى في ظل تزايد حالات الإصابة بكوفيد كورونا في البلاد".

في المقابل نفت وزيرة الصحة هالة زايد، في تصريح صحافي، أن تكون حالات الوفاة بسبب نقص الأكسجين في أجهزة التنفس الصناعي.

وتشهد مصر ارتفاعا في وتيرة الإصابات بالفيروس، حيث سجلت إجمالا 142 ألفا و187 إصابة، بينها 7 آلاف و805 وفيات، و113 ألفا و898 حالة تعاف.

داعش يستعيد قواه ويتمدد ضمن مثلث الموت في سوريا

وقبلها كان التنظيم شن عملية نوعية في محيط مدينة السخنة في أبريل الماضي، قضى خلالها 27 عنصرا من قوات النظام حثهم.

15 شخصا على الأقل، غالبيتهم من القوات السورية، قتلوا في كمين نصبه داعش في محافظة حماة

وأثار التنظيم حالة الرعب مع بداية انتشاره في العراق ثم سوريا في العام 2013 معلنا في 2014 من مدينة الرقة شمال شرق سوريا إقامة "الخلافة" المزعومة، الأمر الذي استدعى حينها تدخل دوليا تمثل في تحالف ضم نحو 51 دولة بقيادة الولايات المتحدة.

ومنذ بداية عمل التحالف بدعم ميداني من حلفاء على الأرض تكبد التنظيم خسائر متتالية قبل أن تنهار "خلافته" في مارس 2019، لكنه عاد هجمات وانخرط في حرب استنزاف خصوصا ضد الجيش السوري والمقاتلين المواليين له والقوات الكردية التي لعبت دورا بارزا في مواجهة ضده. ويرى مراقبون أن عودة التنظيم الجهادي بقوة إلى الساحة السورية من شأنها أن تعيد خلط الأوراق مجددا في هذا البلد الذي يعاني صراعا متعدد الأبعاد منذ العام 2011. وأسفر النزاع السوري حتى الآن عن أكثر من 387 ألف قتيل، واحصت الأمم المتحدة نزوح 6.7 مليون سوري داخل البلاد، فيما شرد 5.5 مليون خارجها.

العودة إلى الواجهة، بعد أن نجح في "لم شمل" عناصره الذين تناثروا في البداية وفي مناطق قوات سوريا الديمقراطية (قسد) ومناطق نفوذ القوات التركية والفصائل الموالية لها وداخل الأراضي التركية، بعد الإعلان الرسمي عن هزيمته من قبل التحالف قبل أكثر من عامين.

وفي مقابل هذه العودة النشطة تسجل حملات أمنية خجولة من قبل النظام والمليشيات الموالية له من جنسيات سورية وغير سورية، ولم تستطع جميع تلك الحملات الحد من نشاط التنظيم ولو قليلا، على الرغم من

الإسناد الجوي الهائل من قبل الطائرات الروسية، التي تنفذ العشرات من الضربات الجوية بشكل يومي.

وبدا نشاط تنظيم داعش يتصاعد في البداية السورية في ربيع العام 2019، إلا أن عودته الفعلية والقوية كانت في العام 2020 مع عمليات كبيرة، تركزت أساسا ضمن مثلث حلب - حماة - الرقة، حيث تمكن التنظيم من قتل 819 عنصرا من القوات السورية والمليشيات الموالية لها عبر كمينين واستهدافات وقصف واشتباكات ضمن البادية، من ضمنهم 108 من المليشيات الموالية لإيران من جنسيات غير سورية، كما خسر التنظيم 507 من مقاتليه في العمليات ذاتها وبالقصص الجوي من قبل طيران النظام وروسيا.

وكانت آخر عمليات التنظيم العام الماضي، حينما نفذ عناصره كميناً محكما استهدف 3 حافلات مبيت تقل عناصر من المسلحين المواليين للنظام و"الفرقة الرابعة"، في بادية الشولا على طريق حمص - دير الزور، ما أدى إلى مقتل 39 عنصرا وإصابة آخرين بجروح متفاوتة.

شبكة واسعة من النشاط داخل سوريا إن التنظيم تخطى مرحلة توجيهه الرسائل التي تفيد بأنه لا يزال يملك القوة الكافية لمجابهة النظام وحلفائه، وبات يترجم تلك الرسائل إلى أفعال يومية، إذ لا يكاد يمر يوم دون تفجير أو كمين أو استهداف أو هجوم خاطف ضمن مناطق من البادية، إلا أن غالبية العمليات تركزت في مثلث حلب - حماة - الرقة.

ونقل المرصد عن مصادر وصفها بالخاصة أن التنظيم استهل رحلة

شرق سوريا، ما أودى بحياة 39 عنصرا من قوات النظام السوري.

ويؤكد تنظيم داعش يوما بعد يوم عودته القوية إلى الواجهة من جديد، ولاسيما في البادية السورية، حيث بات ينتشر ضمن مساحة تقدر بنحو 4000 كلم مربع انطلاقا من منطقة جبل ابورجمين في شمال شرق دمر وصولا إلى بادية

دير الزور وريفها الغربي، بالإضافة إلى تواجده في بادية السخنة وفي شمال الحدود الإدارية لمحافظة السويداء.

ويقول المرصد الذي مقره لندن ويملك

اعتداء نفذته التنظيمات الإرهابية". ونقل الإعلام الرسمي عن محافظ حماة طارق كرشاتي قوله إن الهجوم "تم غالبا بالأسلحة الرشاشة". ووفق ما نقلت صحيفة الوطن المقربة من دمشق عن مصدر على الأرض، في أعقاب العملية، خاضت وحدات الجيش "اشتباكات ضارية مع الإرهابيين".

ولم يعلن تنظيم الدولة الإسلامية بعد مسؤوليته عن الهجوم الذي وقع بعد ثلاثة أيام من هجوم مماثل تبناه التنظيم الخميس واستهدف حافلة عسكرية في

الأخريين. وقتل 15 شخصا على الأقل، غالبيتهم من القوات الحكومية والمقاتلين المواليين لها، ليل الأحد الإثنين جراء "كمين" نصبه عناصر التنظيم الجهادي في ثاني هجوم من نوعه خلال أقل من أسبوع.

وبحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان، استهدف عناصر داعش ليلا حافلة تقل عسكريين وسيارات وصهاريج وقود في منطقة وادي العيب في شمال محافظة حماة على طريق يربط محافظة الرقة (شمال) بالعاصمة دمشق.

والقتلى هم ثمانية من القوات السورية وأربعة من مليشيات الدفاع الوطني، إضافة إلى ثلاثة مدنيين. كما أصيب خلال الهجوم 15 آخرون بجروح. وكانت حصيلة أولية للمرصد أفادت بمقتل تسعة أشخاص بينهم مدنيان، فيما ذكرت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) مقتل "تسعة مدنيين" وإصابة "أربعة آخرين بجروح جراء



الكفة تميل لصالح داعش